

ملخص الاجتماع المفتوح لعطوفة مدير عام دائرة الموازنة

تأكيداً لمبدأ الشفافية وحرص الدائرة على انتهاج سياسة الباب المفتوح لتمكين متلقي الخدمة من الوصول لكافة المستويات الإدارية، تم عقد اجتماع صباح يوم الخميس الموافق 2014/11/27، حيث تم توجيه الدعوة إلى (35) وزارة ودائرة ووحدة حكومية مثلها (45) مندوباً في الاجتماع الذي تم بحضور مساعدي المدير العام وعدد من مدراء المديرية والوحدات التنظيمية. وقد رحب المدير العام بالضيوف واستمع لملاحظاتهم وطلباتهم ورد عليها مباشرة وتالياً ملخص لها :

ملاحظات وطلبات السادة متلقي الخدمة :

1. ملاحظات حول تكرار إعداد مشروع الموازنة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لأكثر من مرة :

أبدى غالبية الحضور رغبتهم في أن تقوم دائرة الموازنة العامة بطلب إعداد مشروع قانون الموازنة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لمرة واحدة بداية من شهر أيلول مع تزويد الدائرة لهم بالسقوف المالية المحددة بدايةً قبل البدء بالإعداد، وذلك حتى يكون تقديرهم أدق وأقرب للواقع وحتى لا يضطروا لإعادة توزيع المخصصات المالية بناءً على السقوف بعد إعدادها للمرة الأولى في شهر تموز.

• رد عطوفة المدير العام

بين عطوفة المدير العام أن الموعد الدستوري لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية هو قبل إنتهاء السنة المالية بشهر واحد على الأقل، حيث يجب إقرار المشروع من قبل مجلس الوزراء وإحالته إلى مجلس الأمة مما يشكل عبئاً على الدائرة وبالتالي لا بد من البدء مبكراً لإنهاء المشروعين معاً.

كما أن دائرة الموازنة العامة لا بد أن تدرس مسبقاً إحتياجات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المخصصات المالية وذلك من خلال مشروع موازنتها التي تقدمها للدائرة، لذلك يتم الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات تقديم مشروع موازنتها لدائرة الموازنة العامة لمعرفة إحتياجاتهم ثم يتم إعداد بلاغ الموازنة وتحديد السقوف المالية بناءً على الأولويات الحكومية وإحتياجات كافة الوزارات والدوائر الحكومية وتزويدهم بها لعكسها على موازنتهم.

2. عدم التخفيض للمخصصات المالية الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية :

أبدى غالبية الحضور ملاحظة حول تخفيض المخصصات المالية المرصودة لهم وأن هذا يرتب أعباءً إضافية مثل الفوائد المترتبة على الخزينة فيما يتعلق بالإستثمارات الحكومية وبعض العطاءات وطلب البعض الآخر أن يكون هنالك تنسيق معهم عند تخفيض المخصصات لإختيار البنود التي يتم تخفيض مخصصاتها.

• رد عطوفة المدير العام

بين عطوفة المدير العام أن التخفيض يكون بناءً على السقوف المالية التي يتم تحديدها وبناءً على حجم الإيرادات المتوقعة مع المحافظة على نسبة نمو محددة والمحافظة على عدم زيادة العجز في الموزانة، كما أن هنالك مثلاً بعض الوزارات والدوائر الحكومية إستفادت من المنحة الخليجية وإرتفعت مخصصاتها المالية بناءً على ذلك ولكن لا تستطيع الدائرة المحافظة على نفس مستوى التخصيص لعدم ديمومة المنح، ثم أن التخفيض يكون أحياناً بناءً على قرار من مجلس الوزراء وقد يكون لبنود لا مجال فيها للتنسيق مع الوزارات والدوائر (مثال ذلك عند تخفيض مخصصات المحروقات لل25%). كما أكد عطوفة المدير العام أنه على الوزارات والدوائر الحكومية الإلتزام بالمخصصات المالية المرصودة لها وعدم تجاوزها مع التأكيد على أنه يحق للوزارات والدوائر الحكومية إعادة ترتيب أولويات انفاقها وتوزيع السقوف على نفقاتها بما يلبي احتياجاتها.

3. ملاحظات على الأمر المالي الربعي :

أبدى عدد من الحضور ملاحظات على الأمر المالي الربعي وأنه حد من مرونة العمليات المالية وأربكهم، وبين بعض الحضور أنه كان يعتقد أن الأمر المالي الربعي يعني قسمة المخصصات المالية على أرباع متساوية، وإستفسر البعض عن الحلول المتوفرة في حال حاجتهم للصرف على بند لم يتم تحديده في الأمر المالي الصادر .

• رد عطوفة المدير العام

بين المدير العام أن إصدار أمر مالي ربعي كان الهدف منه توفير السيولة المالية اللازمة لتغطية إحتياجات الوزارات والدوائر الحكومية وأن الأمر المالي الربعي مرن حيث أنه لا يعني تقسيم المخصص على أرباع متساوية بل يمكن أن يكون أقل أو أكثر بحسب الخطة المالية المعدة وأن الوزارات والدوائر لا بد أن تكون قادرة على التخطيط المالي لمدة ثلاثة أشهر، وأنه يجب الإلتزام ببنود الأمر المالي التي يتم تحديدها من قبل

الوزارة/ الدائرة /الوحدة الحكومية ويمكن النظر في الحالات الاستثنائية لطلب صرف مخصص لبند لم يتم تحديده في الأمر المالي.

4. ملاحظات على مخصصات الدعم التي ترصد في موازنة الوزارات :

بين عدد من الحضور رغبة دوائرهم في عدم رصد مخصصات لدعم المؤسسات العامة ضمن مخصصات دوائرهم.

• رد عطوفة المدير العام

بين عطوفة المدير العام أن ما يتم تخصيصه من دعم لبعض المؤسسات العامة في موازنات الوزارات لا علاقة له بمخصصات الوزارة أو الدائرة ولا يؤثر عليها.

5. ملاحظات على النظام المالي المحوسب (GFMIS) :

طلب عدد من الحضور استكمال تنفيذ الخدمات من خلال النظام وعدم تكرار العمل ورقياً.

• رد عطوفة المدير العام

بين المدير العام أنه مازال هنالك عدد من الوزارات والدوائر تعمل ورقياً ولم يشملها النظام وحتى شمول جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية سيبقى العمل الورقي موازي للعمل المحوسب ثم أن العمل الورقي هو نتاج النظام المحوسب.

6. ملاحظات حول اعداد جداول التشكيلات :

طلب عدد من الحضور تأجيل اعداد جداول التشكيلات الوظيفية لنهاية السنة المالية حتى يتسنى لهم الإعداد لحركات الترفيع الوجودي والجوازي الذي لا يكون واضحاً حتى نهاية السنة المالية.

• رد عطوفة المدير العام

بين المدير العام أنه وبموجب منظومة النزاهة الوطنية سيتم إصدار جداول التشكيلات الوظيفية بالتزامن مع إصدار قانون الموازنة العامة.